نشرة صندوق النقد الدولي

أعلن السيد جورج باباندريو رئيس الوزراء اليوناني في أثينا أن البلاد بصدد تنفيذ برنامج مستهدف لتخفيض الإنفاق وزيادة الإيرادات وتحديث الاقتصاد (الصورة: Zuma/Newscom)

اتفاق على مستوى خبراء الصندوق

أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة ١١٠ مليار يورو

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢ مايو ٢٠١٠

- يقوم البرنامج الطموح على ركيزتين تهدفان إلى معالجة الديون المرتفعة وحفز النمو
- دعم أوروبي ودولي لمساندة الخطة اليونانية يؤذن ببداية التحول عن المسار السابق
- مدير عام الصندوق والبلدان الأوروبية يرحبان بالتدابير الجديدة
- إصلاحات لمكافحة إهدار الموارد ومراعاة الحزم في معاملة التهرب الضريبي وحماية الطبقات الأفقر

توصلت اليونان إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي بشأن برنامج مركز لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودرجة أكبر من التنافسية واستعادة ثقة السوق، بدعم من التدابير التمويلية التي تعادل قيمتها ١١٠ مليار يورو (حوالي ١٤٥ مليار دولار أمريكي).

اختتمت الأطراف المتفاوضة في نهاية الأسبوع مناقشاتها حول تفاصيل البرنامج الاقتصادي الذي ينطوي على تخفيضات في الموازنة العامة وتجميد الأجور ومعاشات التقاعد لمدة ثلاث سنوات وزيادات ضريبية لمعالجة مشكلات المالية العامة والديون في اليونان، إلى جانب عدد من الإصلاحات العميقة التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية وإنعاش النمو الاقتصادي المعطل.

وفي أثينا، أعلن السيد جورج باباندريو، رئيس الوزراء اليوناني، صفقة غير مسبوقة تهدف إلى دعم المالية العامة بتدابير حاسمة فورية والحيلولة دون حدوث أزمة ثقة تتسبب في إضعاف الاقتصاد اليوناني وتنتقل إلى بلدان أخرى في منطقة اليورو وغيرها. وتهدف هذه التدابير التي تبتعد بالاقتصاد عن مساره السابق إلى تحقيق السيطرة على الموارد العامة وتحديث الاقتصاد.

وفي بيان مشترك قال السيد أولي ريم، مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية، والسيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، إنهما يدركان التضحيات التي سيتعين على الشعب اليوناني أن يتحملها، لكنها ضرورية لإعادة بناء الاقتصاد.

وأضافا: "ونحن مقتنعون بأن هذا البرنامج هو الطريق الصحيح لإعادة الاقتصاد إلى مساره الطبيعي. وجدير بالذكر أيضا أن الإنصاف كان موضع اعتبار من السلطات عند تصميم برنامجها الاقتصادي."

تحسين مناخ الأعمال

وفي بيان منفصل، قال السيد ستراوس–كان إن فترة التنفيذ ستكون صعبة في البداية، لكنه قال أيضا "نحن على ثقة من أن الاقتصاد سوف يخرج من الأزمة أكثر ديناميكية وصلابة ــ وقادرا على توفير ما تحتاجه البلاد في المستقبل من نمو ووظائف ورخاء".

وتتضمن خطوات الحكومة المزمعة تقوية سياسات الدخل وأسواق العمل، وتحسين إدارة مؤسسات الدولة والاستثمار فيها وتعزيز مناخ الأعمال.

وجاري العمل أيضا على تنفيذ إصلاحات لمكافحة إهدار الموارد والفساد ــ ومن ذلك إلغاء الممارسات غير الشفافية في مجال المشتريات، على سبيل المثال، إلى جانب الحزم في معاملة التهرب الضريبي وتشديد الملاحقة القانونية لأكبر المخالفين.

قيد النظر

وسوف تساهم منطقة اليورو بثلثي المجموع الكلي للمساعدات المالية بينما يساهم أعضاء الصندوق البالغ عددهم ١٨٦ عضوا بثلث هذه المساعدات. ويُتوقع أن ينظر المجلس التنفيذي في البرنامج التمويلي المتفق عليه مع بعثة الصندوق بصفة عاجلة، على أن يحال البرنامج إلى المجلس للموافقة عليه خلال الأسبوع الحالي.

وسوف يقدم الصندوق الدعم المتفق عليه في ظل اتفاق للاستعداد الائتماني ــ وهو أداة الإقراض المعتادة لدى الصندوق ــ مدته ثلاث سنوات بقيمة ٣٠ مليار يورو (حوالي ٤٠ مليار دولار أمريكي). وإضافة إلى ذلك، تعهدت البلدان الأعضاء في منطقة اليورو بتقديم مبلغ إجمالي قدره ٨٠ مليار يورو (حوالي ١٠٥ مليار دولار) في شكل قروض ثنائية لدعم جهود اليونان من أجل إعادة اقتصادها إلى مساره الطبيعي. وسوف يراقب الصندوق تنفيذ البرنامج عن طريق مراجعات ربع سنوية.

اليونان في لحظة فارقة

وقال السيد بول تومسين رئيس بعثة الصندوق إلى أثينا: "هذه لحظة فارقة بالنسبة لليونان. فقد كشفت أزمة الاقتصاد العالمي عن ضعف أوضاع المالية العامة فيها، حيث حدث انخفاض كبير في الإيرادات بينما شهد الإنفاق ارتفاعا حادا، وخاصة على الأجور وبرامج المستحقات.

وقال السيد تومسين: "إن ما التزمت به الحكومة هو برنامج شاق تتركز إجراءاته في فترة البداية وسوف يصحح الأوضاع للمستقبل، وإن كان سيستغرق وقتا قبل بلوغ هذا الهدف." وأضاف مفسرا إن "هذا الجهد يُتوقع أن يستمر لعدة سنوات قادمة." وقال أيضا: "لقد بدأت السلطات بالفعل تصحيح أوضاع المالية العامة بما يعادل ٥% من إجمالي الناتج المحلي ومن المتوقع أن تتخذ إجراء تشريعيا في هذا الصدد خلال الأسبوع الحالي. وهناك تركيز على الإنصاف أيضا،

حيث تتخذ تدابير لحماية فئات السكان الأكثر تعرضا للخطر. وتطلب السلطات إلى الشعب اليوناني أن يشارك جميع مستويات المجتمع في تحمل هذا العبء على أساس القسمة العادلة."

ومع تدهور وضع المالية العامة في اليونان قامت هيئات التصنيف الائتماني بتخفيض مرتبة السندات الحكومية، مما فرض ضغوطا على الوكالات المالية. وبدأ المستثمرون الانسحاب من سوق السندات اليونانية، مما رفع مستويات العائد المطلوب عليها. كذلك خشي صناع السياسات أن تنتشر الأزمة إلى بلدان أخرى في منطقة اليورو. وتهدف "الشرطية الموجهة" التي يتطلبها الصندوق إلى معالجة قضيتي الديون والقدرة التنافسية.

تحد مزدوج

وتواجه اليونان تحد مزدوج. فلديها مشكلة حادة في المالية العامة مع ارتفاع شديد في العجز والدين العام، كما تواجه مشكلة في قدرتها التنافسية. وينبغي معالجة المشكلتين حتى تضع اليونان أقدامها على مسار التعافي والنمو.

فأولا، **يجب أن تصل موارد الحكومة إلى مستوى قابل للاستمرار.** ويتطلب ذلك تخفيض عجز المالية العامة ووضع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على مسار تنازلي. ولما كانت الأجور والمزايا الاجتماعية تشكلان ٧٥% من مجموع الإنفاق العام (بخلاف الفوائد)، فمن الضروري تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد في القطاع العام ــ وهي مصروفات شهدت زيادة حادة في السنوات الأخيرة. وهذا الإجراء يكاد يكون الفرصة الوحيدة المتوافرة لضبط أوضاع المالية العامة.

ثانيا، **ينبغي أن يصبح الاقتصاد أكثر تنافسية.** ويعني هذا اتباع سياسات داعمة للنمو وإصلاحات لتحديث الاقتصاد وفتح الفرص أمام الجميع، كما يعني أيضا ضرورة السيطرة على التكاليف وتخفيض التضخم حتى تتمكن اليونان من استعادة تنافسية الأسعار.

تصحيح حازم لأوضاع المالية العامة

ونظرا لبلوغ عجز الموازنة ١٣,٦% من إجمالي الدين المحلي ووصول الدين العام إلى ١١٥% في عام ٢٠٠٩، أصبح التصحيح مطلبا على أقصى درجة من الإلحاح حتى لا تدخل الديون دوامة تخرج بها عن نطاق السيطرة. وبالتالي، تعتزم الحكومة اليونانية تنفيذ تدابير مالية حازمة، وسياسات هيكلية واسعة النطاق، وإصلاحات في القطاع المالي. وفيما يلي أهم العناصر في مجموعة الإصلاحات المقررة:

• **سياسات المالية العامة:** ضبط أوضاع المالية العامة ــ الذي يتصدر عملية التصحيح الجارية ــ بما يعادل ١١% من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات، بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من ٣% بحلول عام ٢٠١٤ (مقارنة بعجز قدره ١٣,٦% في عام ٢٠٠٩).

• **الإنفاق العام:** سوف تحقق تدابير الإنفاق وفورات قدرها ٥,٢٥% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية ٢٠١٣. وسيتم تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وتجميدها لمدة ثلاث سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذي يتقاضون أدنى الأجور.

• **إيرادات الحكومة:** من المنتظر أن تؤدي التدابير المتخذة على جانب الإيرادات إلى ٤% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية ٢٠١٣ عن طريق زيادة الضريبة على القيمة المضافة، والضرائب على السلع الكمالية، والتبغ والكحول، بالإضافة إلى سلع أخرى.

• **إدارة الإيرادات وضبط النفقات:** سوف تعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيبا عادلا من العبء الضريبي. وسوف تحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب. ومن المتوقع أن يبلغ مجموع الزيادة في الإيرادات والوفورات في الإنفاق نتيجة لهذه الإصلاحات الهيكلية ١,٨% من إجمالي الناتج المحلي تتحقق بالتدريج خلال فترة البرنامج.

• **الاستقرار المالي:** يجري إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من البرنامج التمويلي الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي.

• **برامج المستحقات:** سيتم تقليص برامج المستحقات الحكومية، حيث تخفَّض بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكانية.

• **إصلاح نظام التقاعد:** هناك اقتراح بإصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض مخصصات التقاعد المبكر.

• **السياسات الهيكلية:** ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال وخصخصة المؤسسات العامة.

• **الإنفاق العسكري:** تتوخى الخطة خفضا ملحوظا في الإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة.

وفي هذا الصدد قال السيد تومسين "إن التصحيح المالي المزمع كبير، لكن التدابير المتوخاة ممكنة ومن ثم قابلة للاستمرار، نظرا لنقطة البدء التي تتميز بفرصة كبيرة لتخفيض الإنفاق وتوزيع العبء الضريبي. فالبديل أسوأ بكثير بالنسبة للشعب اليوناني والقادة اليونانيون يعلمون ذلك."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.